



REPRESENTATIVE OFFICE OF FINLAND
RAMALLAH

منعنا

العنف الرقمي ضد النساء

دراسة مسحية وسياساتية

اعداد: مؤسسة تعاون لحل الصراع/أب 2022

المرأة: النزاع والعنف الرقمي

الخلييل نموذجاً

وحدة البحوث والسياسات

مؤسسة تعاون لحل الصراع

الباحث الرئيسي

إبراهيم سميح ربايعة

باحث مساعد

شيماء بدران

مراجعة وإشراف

هاني سميرات

تاتي هذه الدراسة كجزء من أنشطة مشروع اندية الوساطة النسوية بتمويل من الممثلة الفلندية / رام الله

تعاون لحل الصراع

تعاون لحل الصراع مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة وغير ربحية، تأسست عام 2002، بهدف زيادة الوعي لدى الشباب حول الطرق الفعالة والمسالمة للتعامل مع النزاع، وكذلك من أجل تطوير قيم الفهم، والاحترام، والمقدرة على التعاون مع الآخرين ضمن عالم متداخل الثقافات.

فلسفة عمل المؤسسة والفئات المستهدفة :

تستهدف تعاون الشباب في فلسطين بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم بدمج الرؤى الأخلاقية والقيمية والفلسفية ضمن عملية خلق تغيير اجتماعي سلمي، كما وتركز في عملها على دمج مفاهيم التوسط، وحل النزاع، والتثقيف السلمي في جميع مجالات حياة الشباب، وقد قامت تعاون، من خلال عملها، بتطوير علاقة مميزة مع العديد من الجامعات، والمنظمات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني في داخل فلسطين وخارجها.

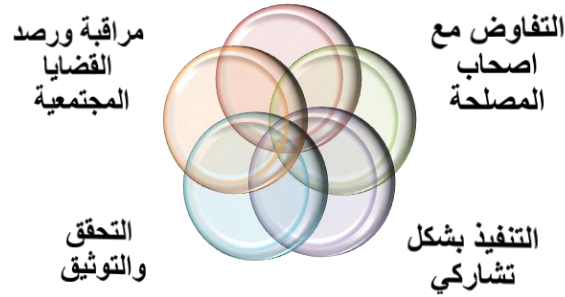
حملات مؤسسة تعاون ونشاطاتها تنتشر على نطاق الوطن على أسس من الفهم الأفضل لثقافة النزاع، من أجل السعي إلى وحدة أسمى داخل الكيان الفلسطيني قادرة على تحقيق تغيير سياسي داخليا و خارجيا، وتم العمل على ذلك من خلال التعاون مع الشباب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وخارجها.

نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع سلسلة ضخمة من المشاريع منذ نشوئها ، وشملت المشاريع على برامج حول مهارات التعامل مع الصراع ، وادوات تحليل الصراع وبناء خطط التدخل ، وشملت خطط التدخل على مشاريع متقاربه مع رساله وقيم المؤسسة مثل مشاريع الوساطة الشبابية ، ومشاريع الحكم الصالح ، ومشاريع المسائله المجتمعيه ، ومشاريع تنمية مهارات وقدرات العاملين في المؤسسات الرسمية ، ومبادرات شبابية ضخمة غطت اكثر من 90% من المحافظات في الضفة الغربية

منهجية التدخل

تبني مؤسسة تعاون لحل الصراع منهجية تدخلاتها من خلال مجموعه من الخطوات المنظمة والمتصلة ، وذلك بهدف ضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمؤسسة خلال عمليات التدخل وترتكز المنهجية على الاتي :

التحليل



وحدات عمل مؤسسة تعاون لحل الصراع

تتكون المؤسسة من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

وحدة المشاريع

لدى المؤسسة تجريبه 18 عاما في ادارة وتنفيذ المشاريع بشكل احترافي، وقد نفذت تعاون اكثر من 50 مشروعا منذ نشأتها وتعمل المؤسسة مع المؤسسات الفلسطينية المختلفة الأهلية والرسمية منها وذلك بهدف الحد من الاثار السلبية للنزاع عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام الاهلي وحقوق الإنسان والتسامح والمشاركة و التعامل مع النزاعات بشكل سلمي

تصنف المؤسسة انشطتها على اساس برنامجيين استراتيجيين الاول يتركز في برامج تعزيز المشاركة المجتمعية حيث تهدف هذه المشاريع الى تعزيز المساواة المجتمعية داخل المجتمع المحلي الفلسطيني وزيادة مشاركة المواطنين لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المحلية المسؤولة

اما البرنامج الثاني فيركز على الحد من النزاعات المجتمعية، عبر مجموعه مشاريع تتركز في تحويل النزاعات المجتمعية وترسيخ مبادئ ادوات الحوار والتفاوض والوساطة المجتمعية في التعامل مع النزاعات المحلية

وحدة الوسائل البديلة

تتخصص الوحدة في تقديم مجموعه كبيرة ومتنوعة من الخدمات المجانية سعيا منها لتحقيق رسالته في التخفيف من حدة الصراعات في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال توعية المجتمع الفلسطيني بماهية الوسائل البديلة واهميتها ، ودورها في معالجة النزاعات بطرق نوعيه وفعالة ، عر ورشات العمل ، والاعلام اضافة الى اعداد وسطاء ومفاوضين ومحكمين وميسرين ، وذلك عبر تطوير قدراتهم من خلال التدبيب المحلي والدولي وايضا اجراء تحليلات عميقه لنوع وحجم النزاعات في المجتمع

الفلسطيني ، وتقديم مقترحات لاشكال التدخل الملائمة ، عبر اعداد اباحث دراسات مسحية عن النزاعات واشكالها واثارها واسبابها العميقة واقتراح انظمة وهياكل تنظيمية وقوانين تتعلق بتربيخ الوسائل البديلة من خلال ماسسة هذه الادوات في التشريع الفلسطيني وهياكل المؤسسات الحكومية والاهلية والخاصة

عنوانا :

رام الله ، البيرة ، عمارة MBC - مفرق المدارس ، هاتف 2967930/02

فاكس 2967931/02

صفحة : www.taawon4youth.org

Facebook : @taawon4youth

الواقع الرقمي في فلسطين

شهدت فلسطين خلال العقدين الماضيين تحولات متسارعة أفضت لانخراط أوسع في الفضاء الرقمي، ما جعل من منصات التواصل الاجتماعي مساحات تفاعل وتأثير تفوق في كثير من الحالات تأثير سياقات الاحتجاج التقليدية. وبناء على تقرير ipoke للعام 2020، فإن عدد الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالإنترنت في فلسطين وصل الى سبعة ملايين جهاز، فيما وصل عدد مشتركى الأجهزة المحمولة حوالي 4.43 مليون مشترك في الشبكتين المحليتين للاتصالات. تعكس هذه الأرقام معدلات انخراط رقمي مرتفعة نسبة لعدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذي بلغ حتى العام 2021 حوالي 5.2 مليون مواطن. وبالمجمل فإن نسبة انتشار الإنترنت بين الأسر الفلسطينية بلغ حوالي 96%¹.

أما عدد مشتركى وسائل التواصل الاجتماعي، فبلغ مشتركى شبكة فيس بوك حوالي 4.55 مليون مشترك من الضفة الغربية والقطاع وفلسطيني الداخل، منهم حوالي 3.65 مليون مشترك في برنامج الدردشة لفيس بوك. و3.8 مليون مشترك في برنامج الاتصال واتس اب، و3.8 مليون مشترك في اليوتيوب، وحوالي 1.25 مليون مشترك على تويتر، وحوالي 1.32 مليون مشترك على تيك توك، وحوالي 1.75 مليون مشترك على سناب تشات، فيما لم يتجاوز عدد مشتركى شبكة التواصل المهنية لينكد ان 84.4 ألفاً. وبلغت نسبة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين في كانون ثاني 2021 حوالي 60.1%².

وعلى مستوى الجنس، بلغت نسبة الإناث من مشتركى منصات التواصل الاجتماعي حوالي 48.8%، مقارنة بحوالي 53.2% من الذكور. وتركز استخدام الإناث لوسائل التواصل الاجتماعي في فئة الشباب، فبلغت نسبة المشتركات في الفئة العمري 18-44 حوالي 39.2%³.

¹ أي بوك، الواقع الرقمي الفلسطيني، الإصدار السادس 2021،

https://ipoke.co/report/SocialMediaOnPalestine2021.pdf?utm_source=Palestine+Digital+Report+2021+ipoke

² المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه.

ورغم أن الانتشار الرقمي وترسيخ ادواته في السياق الفلسطيني شكل فرصة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ نتيجة اختراقها القيود التقليدية الموضوعة على كافة المستويات في الواقع الفلسطيني إذ وجدت إمكانية لمخاطبة الرأي العالمي بلغته، لكن وفي سياق الحديث حول المستضعفين لم يكن وقع التطور التكنولوجي يحمل ذات الصورة الايجابية على المرأة عموماً وعلى المرأة الفلسطينية خصوصاً، وتمثل ذلك بظهور حالات عنف وتتم وإساءة رقمية، وقاد لنزاعات، واستثمر في التعبئة والتأطير ضد حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة ومنها المرأة.

مفهوم العنف الرقمي

شكل النقاش الحاد في المجتمع الفلسطيني حول الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" عام 2020، والجدل حول قانون حماية الأسرة عام 2022، نموذجين استثمرت فيهما المنصات الرقمية للتحريض والإساءة ورد التحول والقوينة في هذا السياق. واستثمرت المنصات إما بشكل مباشر من خلال العشائر والأحزاب السياسية والفواعل المنظمة، أو بشكل مباشر من خلال استغلال المشتركين بعمليات التحريض، بحالة يتكامل فيها الواقع مع العالم الافتراضي، وتعكس المنصات البنى والهياكل والثقافة الاجتماعية القائمة.

يتفق أستاذ علم الاجتماع المغربي محمد بنيس مع هذا التوجه، إذ يعتبر العنف الممارس ضد المرأة في العالم الافتراضي تكريس للعنف الممارس ضدها في العالم الواقعي، حيث يتم اسقاط المقولات المتداولة في العالم الواقعي على تفاعلات العالم الافتراضي، لتحمل مكونات العنف اللفظي ضد المرأة في العالم الافتراضي ما اكتسبته من وسطها الاجتماعي⁴.

يشمل العنف الرقمي ضد المرأة كل فعل ضار بالمرأة عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الوسائط الرقمية، بما يشمل الألفاظ والقذف والسب والشتم والتشهير والتحقير، ويستهدف المرأة لكونها امرأة، كما يشمل العنف ضد المرأة كل ما قد ينتج عنه، من إهانة ومعاناة جسدية ونفسية، وتهميش، وما قد يستخدم لذلك من خداع واستغلال وتهديد وتحرش

⁴ محمد الراجي، بنيس: العنف الافتراضي ضد المرأة تكريس لواقع المجتمع المغربي، هسبريس، 16 كانون أول 2017، <https://bit.ly/3LTurDX>

وإكراه وعقاب. يشكل العنف الرقمي حالة مركبة من العنف، تحمل آثاراً وتبعات نفسية واجتماعية لا يمكن الانفكاك منها بسهولة في ظل انتشار وقوة تأثير الوسائط الرقمية، ما يهدد الاستقرار المجتمعي بشكل كامل⁵.

عادة ما يكون العنف الرقمي يحمل صورة اوضح وأكثر حدة من ذلك الواقعي؛ نتيجة ضعف الرقابة الذاتية من الشعور إذ يشعر مستخدم باغتراب عن إنسانيته الناجم عن عدم التفاعل الإنساني المباشر مع الآخر، ما يعيق التعاطف البشري، ويزيد من جراءة المعتنف في الإقدام على فعل التعنيف. عدا عن ضعف المحاسبة الاجتماعية والقانونية في بعض الأحيان وعدم تطورها أنظمتها الرقابية بما يجابه التطور التكنولوجي⁶

أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فيعرف العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي على أنه "فعل من أفعال العنف التي يرتكبها فرد أو أكثر، يركز على عدم المساواة بين الجنسين، ويتم ارتكابه ودعمه وتعزيزه كلياً أو جزئياً باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال والوسائط الرقمية، ضد فرد أو طرف على أساس الجنس"⁷.

ويعرف اتحاد الاتصالات التقدمي "APC" العنف الرقمي ضد المرأة بأنه عنف يرتكب جزئياً أو كلياً، أو يحرض عليه أو يتعزز عن طريق استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، واعتمادها كوسيلة ومكان لارتكاب العنف ضد المرأة⁸.

تنسجم التعريفات أعلاه مع تعريف العنف المبني على النوع الاجتماعي المقرر من الأمم المتحدة في المؤتمر الأممي للمرأة في بيكين عام 1995 "أي فعل ينتج أو من المحتمل أن ينتج أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للنساء، بما يشمل التهديد بهكذا أفعال أو قمع أو تقييد للحرية، سواء وقع هذا الفعل في مكان عام أو في نطاق خاص"⁹.

⁵ سجي آل عمرو، العنف الرقمي: الشكل الحديث للعنف ضد المرأة والحماية القانونية له، الندوة العلمية الدولية: العنف ضد المرأة وآليات الحماية، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، 25 تشرين ثاني 2020.

⁶ خطري عيشي: العنف الرقمي ضد المرأة، الجزيرة، 2021/2/24،

<https://cutt.us/xg6aS>

⁷ UNFPA, Reporting Tip sheet on Digital Violence: A practical reference guide for journalists and media, November 2021, <https://www.unfpa.org/resources/digital-violence-tip-sheet-for-journalists> .

⁸ https://ABC.EndViolence.org/sites/default/files/flow_domestic_legal_remedies_0.pdf, March 2015,

⁹ United Nations, 1995, Platform for Action D.112.

إذن فالعنف الرقمي ضد المرأة هو شكل جديد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وهو في ذات الوقت أداة لا تتفصل عن أشكال العنف التقليدية ضد المرأة، كونه يستكمل منظومة العنف الاجتماعي القائمة في المجتمع، ويمنحها مساحة تعزيز وانتشار وتفاعل أكثر تأثيراً. كما أن حجم انتشار الارتباط الرقمي في المجتمع الفلسطيني أدى إلى تعمق تأثير هذا الشكل من أشكال العنف على الأفراد والسياقات الاجتماعية، والقرارات السياساتية التشريعية على حد سواء.

النزاعات الرقمية وخطاب الكراهية

أدى هذا الواقع الرقمي، وتطورات المتسارعة إلى حالة من التشتت وضعف قدرة ادوات التنظيم التقليدية على المواكبة، ما فاقم النزاعات الرقمية، ذات الانعكاسات الاجتماعية المعقدة، وصاعد من خطاب الكراهية.

يبدأ الانغماس في الأدوات والتقنيات الرقمية في سن مبكر، دون مرحلة تمهيدية من التهيئة والتربية الرقمية والإعلامية، ويلبي الفضاء الرقمي متطلبات التسلية بشكل فاعل وكبير، إلى جانب متطلبات بناء القدرات والتعليم، والتي برزت وتعززت خلال العامين الفائتين، مع انتشار جائحة كوفيد 19، والتحول إلى التعليم الرقمي والمدمج.

افتقرت وسائل التواصل الاجتماعي إلى وسائل الرقابة المباشرة نتيجة حداثتها وفقدان التواصل البشري المباشر فيها، فعلى الرغم من أنها تمثل منصة تعكس الحياة البشرية رقمياً، إلا أنها لم تواكب بعد تعقيدات العلاقات الاجتماعية بصورتها الطبيعية. وعليه لم تواكب بعد صفوة نتاج البشرية من ضوابط أخلاقية ومحاسبة اجتماعية كأدوات تنظيمية للسلوك البشري ما فاقم من خطاب الكراهية وممارسات العنف والابتزاز.

أدت هذه التحولات إلى انغماس الفئات العمرية اليافعة بشكل أكبر في المساحات الرقمية، فأنتج الأطفال والشبان/ات عوالمهم الخاصة، والتي قدم فيها المنخرط بالفضاء الرقمية هويته التي يرغب بتقديمها، والتي ليس بالضرورة الهوية التي تعبر عنه بشكل دقيق. ما منح صاحب الحساب الرقمي الجرأة والقدرة على التعبير الفاقد لضوابط التخاطب التقليدي.

برزت أنواع عنف ونزاعات إلكترونية، تبدأ من المضايقة والإغاظاة والافتراء، وتمتد لأشكال العنف الرقمي التقليدية المتعارف عليها والمفصلة في هذه الدراسة، في ظل أن الفضاء الرقمي يمنح مساحة أوسع لعدوانية تراكمية.

تعزز إمكانية إخفاء الهوية رقمياً من فرص النزاع والعنف الرقمي، وتعزز من خطاب الكراهية كون المستخدم لا يخشى العواقب.

ويشير الدليل التدريبي عن خطاب الكراهية على مواقع التّواصل الاجتماعيّ، الصادر عن مؤسسة تعاون لحل الصراع بالشراكة مع جمعية دوائر في لبنان، إلى أن أهم أسباب ازدياد حدة النزاع عبر الإنترنت هي:

- عدم وجود إشارات بصرية وسمعية: غياب التعابير الجسدية والصوتية قد لا توصل ذات المعنى، وبالتالي تقود لرد أكثر عدوانية في ظل التفسير الخاطئ أو عدم القدرة على التفسير، فالشاشة لا تعكس التعابير الإنسانية.
 - **الدوافع والتوقعات:** إن توقعاتنا واحتياجاتنا ورغباتنا ومشاعرنا تأتي من تجاربنا، وتبني تصورات الفرد حول كيف يتم التعامل والتصرف معه، وهذا ما يعقد ردود الأفعال في الفضاء الرقمي.
 - **الأسباب الشخصيّة:** تضارب المفاهيم والقيم بين المتفاعلين في الفضاء الرقمي قد يؤدي إلى الصدام.
 - **الأسباب البيئية:** يضع الفضاء الرقمي المشتركين في ذات البوتقة، رغم اختلاف البيئة الاجتماعية التي يأتي منها كل مشترك، وهذا يخلق نزاعات وعنف رقمي في ظل اختلاف المفاهيم والقيم.
 - **الأسباب العاطفيّة:** إن الأسباب العاطفية تعكس الخلفيات الأيدلوجية والدينية والاجتماعية، وهذا ما يقود لحدة في التعبير ونزاعات وعنف رقمي.
- تقود هذه الأسباب إلى تفاقم النزاعات الرقمية، والتي تعزز بدورها خطاب الكراهية، والتي يضعها الدليل في السياقات التالية:

- **"غرف الصدى" "Echo Chambers":** هي وصف مجازيّ لمساحات اجتماعية يتم فيها تضخيم وتعزيز الأفكار والآراء والمعتقدات من خلال التّواصل وتكرار هذه الأفكار داخل مجموعة مغلقة منعزلة عن أي مجموعات أخرى. داخل "غرف الصدى"، تكون الآراء المخالفة غير معبرة أو غير ممثلة، أو يتم رفضها أو إزالتها. أن العديد من الناس لديهم خبرة مباشرة مع "غرف الصدى"، والتي يمكن أن تتمثل بالمناقشات التي تجري على مواقع الأخبار والمناقشات الصّغيرة بين الأقران المشاركين/ات على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.

"غرف الصدى" مريحة، لأنه من السهل فيها الاتفاق مع الأشخاص في المناقشة بدلاً من الاختلاف معهم. ومع ذلك، يمكن أن تكون ضارة أحياناً وتعزّز الانقسام الاجتماعيّ أو الاستقطاب السياسيّ من خلال تقليل فرص التفاعل مع الأشخاص الذين يختلفون معك/ك، أو مع أشخاص من خلفيات مختلفة. يمكن لغرف الصدى أن تقلل من فهم الأفراد للآراء الأخرى والتعاطف مع أولئك الذين يحملونها. فقاعات النّصفية "Filter Bubbles": وهي نتيجة لوظائف البحث وتغذية الأخبار. يمكن أن تكون مفيدة وتوجّهك/ك إلى المحتوى الذي تريد/ين الاستماع له، ولكنها قد تكون ضارة أيضاً، ممّا يفصل المستخدمين/ات عن المعلومات التي لا تتفق مع وجهة نظرهم/هنّ.

- **الصّور النمطية "Stereotypes":** عندما يستخدم النَّاس بشكل مفرط مجموعة من الخصائص بشكل مبسّط أو عام لوصف مجموعة من الأشخاص، غالباً ما يعتمد النَّاس القوالب النمطية لأنهم يفترضون أنّ خصائص شخص واحد تنطبق على كلّ شخص آخر يشترك في خاصّة واحدة من خصائص معيّنة كالعرق أو الدّين أو الجنس أو الطّبقة أو التّوجّه الجنسيّ. عندما نستخدم الصّور النمطية، فإننا نحدّ من الفرديّة وننّجّه إلى قائمة من الخصائص التي يسهل ملاءمتها في فئة معيّنة. غالباً ما يؤدي ذلك إلى تحيُّز يتمّ استغلاله من قبل وسائل الإعلام أو السياسيّين/ات أو المتطرّفين/ات، أو حتّى الأصدقاء/الصدّيقات، لتحقيق مكاسب سياسيّة أو اجتماعيّة. ويؤثّر هذا عادة بشكل سلبيّ على تماسك المجتمع ويدفع الاستقطاب.

سواء عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعيّة، غالباً ما يتمّ استخدام "نحن" لاستقطاب الأشخاص، مما يجبر الأفراد على رؤية ثنائيّة لصانع المحتوى نفسه. الانقسام إلى "نحن" و "هم/هنّ" موجود في الحياة الاجتماعيّة والرياضيّة...، ولكن عندما يتمّ نشره على وسائل التّواصل يصبح سلاحاً قوياً ويمكن أن يؤثّر سلبيّاً على تماسك المجتمع ويولّد الكراهية داخل مجتمعاتنا.

- **العنصريّة:** هي ممارسة تمييز ضدّ شخص أو مجموعة بسبب عدد من العناصر كالدين والعرق والجنس والميول الجنسيّة. وتعتبر العنصريّة سبباً رئيسياً لعدم التّسامح والتحيز ويؤدي إلى الكراهية داخل المجتمع.

أشكال النزاع والعنف الرقمي ضد المرأة وآثاره

في دراسة مسحية حول العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي أجريت في عدد من الدول العربيّة، بضمنها فلسطين، أشارت 12% من المستطلعة آراؤهن أنهن تعرضن لعنف بدني من العائلة ف أعقاب تجربة عنف عبر الإنترنت، فيما طلب من 21% منهن حذف حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وألقي اللوم على 23% من المستطلعة آراؤهن فيما يتعلق بما تعرضن له من عنف رقمي. فيما لم يصل معدل الإبلاغ عن العنف الرقمي أكثر من 31%¹⁰.

يعكس العنف الرقمي ضد المرأة الواقع الاجتماعي، حيث تنتقل مظاهر العنف المبني على النوع الاجتماعي من الشارع إلى المنصات الرقمية. إلى جانب ذلك تمتاز أشكال العنف الرقمي بسرعة الانتشار والتأثير والتفاعل، على عكس الفضاءات التقليدية المحكومة بالمكان والزمان. وما يزال البناء الاجتماعي الفلسطيني غير محفز للجوء إلى الوسائل

¹⁰ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، <https://bit.ly/3LYwma6>.

القانونية والإفصاح للحماية من العنف الرقمي، لكن معدلات الجرائم الإلكترونية المسجلة في فلسطين لدى جهات الاختصاص في ارتفاع، إذ سجلت النيابة العام عام 2020 حوالي 1230 شكوى متصلة بجرائم إلكترونية، منها 451 جريمة متصلة بالذم والتشهير، وحوالي 275 جريمة متصلة بالتهديد أو الإهانة، وحوالي 136 جريمة ابتزاز، وحوالي 51 جريمة متصلة بالتهديد بارتكاب جريمة أو بإسناد أمور خادشة للشرف¹¹.

تأتي أشكال النزاع والعنف الرقمي ضد المرأة لأهداف متعددة، منها الإقصاء من الفضاء الرقمي، أو تحييد تأثير المرأة في قضايا محددة، أو الوصول إلى حالات استغلال مختلفة، أو تقييد حرية التعبير بشكل عام في محاولة لإقصاء الرأي الآخر نتاج منظومة فكرية عند البعض ترى في الإقصاء واجب ديني وأخلاقي. وفي استطلاع رأي لمركز "حملة" أشارت حوالي 42.9% من النساء إلى ممارستن الرقابة الذاتية قبل نشر أي محتوى على الإنترنت، فيما أبدت حوالي 38% من المستطلعات فقط شعورهن بالإمان من مشاركة معلوماتهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي¹².

تتنوع أشكال النزاع والعنف الرقمي ضد المرأة في السياق الفلسطيني، وتعد أبرزها التمرر الإلكتروني والتحرش والملاحقة الإلكترونية، والابتزاز، وفي هذا السياق، تشير بيانات الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى تلقيها حوالي 2720 شكوى متصلة بالجرائم الإلكترونية، بارتفاع بنسبة 11.2% عن عام 2019. منها حوالي 414 شكوى ابتزاز و57 شكوى صنفت على أنها "إفساد للرابطة الزوجية"¹³.

ويسجل الموقع الرسمي للشرطة الفلسطينية بشكل شهري عدة حالات كشف عن ملابسات جرائم ابتزاز وتشهير إلكتروني، بعضها لقاء مال، وجلها تكون الاطراف المتقدمة بالشكوى من النساء. وفي إحدى أبرز القضايا في هذا السياق، كشفت الشرطة عن ملابسات ابتزاز سيدة في محافظة الخليل عام 2017 عبر موقع فيس بوك وتهديدها بنشر صورها

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القضايا الواردة للنياحة العامة المتعلقة بالجرائم المعلوماتية " الإلكترونية" في فلسطين حسب التكييف القانوني للتهمة، 2020 ، 25 تشرين أول 2021،

. https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=1025

¹² حملة، مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرقمية، - [https://7amleh.org/wp-](https://7amleh.org/wp-content/uploads/2018/01/7amleh_Internet_Freedoms_in_Palestine_WEB_ARABIC-final.pdf)

[content/uploads/2018/01/7amleh Internet Freedoms in Palestine WEB ARABIC-final.pdf](https://7amleh.org/wp-content/uploads/2018/01/7amleh_Internet_Freedoms_in_Palestine_WEB_ARABIC-final.pdf)

¹³ لوي ارزيقا، الجريمة الإلكترونية في الضفة الغربية بين الواقع والمواجهة، 30 نيسان 2021، الموقع الرسمي للشرطة الفلسطينية،

. <https://www.palpolice.ps/content/425828.html>

الشخصية في حال لم تدفع المال، لتدفع السيدة مبلغ 80 ألف شيكل و300 غرام من الذهب قبل تقديم الشكوى والكشف عن ملابسات الجريمة¹⁴.

تعتبر مثل هذه الحالات عن منظومة اجتماعية تقولب المرأة في إطار المستضعف، إذ تقل مسائلته الرجل اجتماعياً في ممارسات مثل الابتزاز في حين تتمتع المرأة وقد تقتل في قضايا تتعلق بالشرف أو تمسه. ما يجعل الاستغلال الإلكتروني للنساء مقبول وشائع، ويتم تطبيع العنف في هذه الحالة كجزء من مخرجات النظام الاجتماعي.

لكن السنوات الماضية شهدت أيضاً تصاعداً في خطاب الكراهية والتشهير والتحريض، وكانت سيداو مخبراً مهماً للعنف الإلكتروني المنظم، إذ تحولت الوسوم الرقمية إلى حواضن تشهير وتحريض، فبرزت وسوم #تسقط_سيداو و#أوقفوا_خطف_أطفالنا #رفع_سن_الزواج_لن_يمر #يسقط_قانون_حماية_الأسرة_المتيقن_عن_سيداو كمنصات تشهير وتحريض رقمي للمؤسسات والأفراد. ويعود ذلك إلى كون سيداو تتحدى منظومة ذكورية متأصلة في فئة لا بأس بها في المجتمع الفلسطيني وإن لم تكن معارضة للدين أو للعرف بشك واضح، إلا أنها تدعو إلى هيكلية تهدد تركيبة المجتمع، إذ تظهر عملية متابعة منظمة لكل ما يصدر على صفحات ناشطات أو مختصات، أو على صفحات مؤسسات نسوية أو منصات إعلامية، والرد عليه من زاوية مناهضة لسيداو. توصف الناشطات بالسيداويات، وتظهر التعليقات على هذه البوستات حالة من التمرر والتحريض، وتلاحق صفحات المؤسسات والكتاب بكثافة تعليقات مناهضة بهدف الرد. ما يخلق حالة من الرهاب الإلكتروني، وهو ما يعتبر سبباً في عزوف العديد من المؤسسات النسوية والناشطات النسويات عن الانخراط في هذا النقاش.

التهديد، سواء بالإيذاء الجسدي أو حتى بالقتل برز أيضاً مع جدل "سيداو"، ففي العام كانون ثاني 2020، تعرضت الإعلامية والناشطة النسوية ناهد أبو طعيمة لحملة تشهير وتهديد بالإيذاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على إثر بث برنامجها التلفزيوني الذي خصص لنقاش قضيتي "سيداو" وقانون حماية الأسرة. وتتنوع الحملة التي تعرضت لها أبو طعيمة ما بين التخوين والتهديد بالقتل والاعتصاب¹⁵. كما تعرضت المحامية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خديجة زهران في حزيران 2020 للتهديد بإقامة دعوة ردة، في سياق التكفير والإخراج من الملة والقتل كما تقول، ما دفعها للتعبير عن خوفها وقلقها ودعوة الحكومة للتدخل بالحماية والمحاكمة¹⁶.

¹⁴ الأيام، دفعت 80 ألف شيكل و300 غرام من الذهب بعد ابتزازها عبر فيسبوك، 28 آذار 2017، https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=11f55282y301290114Y11f55282.

¹⁵ مصطفى ابراهيم، لأجل نساء فلسطين.. "سيداو" تنفجر في وجه السلطة مجدداً، 24 حزيران 2020، <https://daraj.com/49055>

¹⁶ صوت النساء، المحامية خديجة زهران لـ "نساء" إف إم تعرضت للتهديد لدعمي قانون حماية الأسرة، 10 حزيران 2020، <https://bit.ly/3P4GERk>

وفي بيان صادر عن منتدى المنظمات الاهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة في أيار 2022 حول حادثة وفاة أم من منطقة بيت لحم، دعا المنتدى إلى محاسبة ومساءلة كل من يحرض على ارتكاب جرائم عنف ضد النساء خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، إذ لم تكن هذه الحالة الوحيدة التي طالتها شبّهات تحريض عبر المنصات الرقمية، أو أدى استخدامها لهذه المنصات لتعرضها للعنف. إذ تعرضت الراحلة إسراء غريب إلى الضرب المبرح من عائلتها إثر نشرها صورة تجمعها وخطيبها على "انستغرام"، تبعتها حالة تحريض لعائلتها ضدها، لتفقد حياتها على يد أفراد من عائلتها إثر خروجها من المشفى¹⁷.

وفي آذار 2022، أصدر التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بياناً لدعم الناشطة النسوية الفلسطينية ساما عويضة، إثر الحملة التي شنّها حزب التحرير على الناشطة عويضة ووصفها بالمروجة للـ "الشذوذ"، وعبر التحالف عن تخوفه من عدم محاسبة الجناة وما ينتج عن ذلك من محاولات اعتداءات جسدية وتهديد للحياة¹⁸.

أما فيما يتصل ب**خطاب الكراهية**، فأشارت دراسة استطلاعية لمركز "حملة" أن 38.8% من النساء تعرضن لخطاب كراهية بسبب آراء سياسية، و11.4% لسلوكهن الشخصي. فيما وصلت نسبة الكلمات التصنيفية المتعلقة بالتمييز الجندري حوالي 89.6%¹⁹.

يقصد ب**خطاب الكراهية** السلوك التحريضي الداعم لممارسة العنف ضد فئة تحمل هوية معينة نتيجة شعور غير عقلائي بالكره لهويتهم²⁰، كما فاقمت جائحة كوفيد 19 من خطاب الكراهية المبني على النوع الاجتماعي في السياق الرقمي الفلسطيني، وقامت على تنميط النساء والسخرية من أدوارهن، وتفاقم خطاب الكراهية ضد المؤسسات النسوية والنساء والمؤسسات الحقوقية إثر تصاعد نداءات المجتمع المدني المتصلة باتفاقية سيداو وقانون حماية الأسرة²¹.

¹⁷ البوابة، إسراء غريب.. قصة المعنفة الفلسطينية من الألف إلى الياء، 18 آب 2021، <https://bit.ly/3kNnOHn>.

¹⁸ للاطلاع على البيان كاملاً: <https://bit.ly/3skSpjB>

¹⁹ نجمة علي، شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية، رام الله:

حملة، <https://bit.ly/3P7FX0s>

²⁰ Challengehate: ما هو خطاب الكراهية؟، <https://cutt.us/n8F69>

²¹ سوا، مركز شمي يؤكد ازدياد خطابات الكراهية ضد النساء في الحيز الرقمي، 25 تشرين ثاني 2020، <https://bit.ly/3vR5uTN>

إذن، تتنوع الآثار والتداعيات المترتبة على النساء جراء العنف الرقمي ولا تطل المرأة فقط بل تطل التداعيات البيئية الاجتماعية المحيطة بالمرأة، المتمثلة بالعائلة والمجتمع المحيط، فتشمل الإيذاء الجسدي المباشر، والذي يأتي بالعادة من العائلة، وقد يصل إلى القتل، والإيذاء النفسي المتمثل في فقدان الشعور بالأمان الرقمي، والعزوف أو التحفظ الرقمي، وتداعيات قد تكون أكثر عمقاً في حالات الابتزاز والتهديد والتشهير.

من المهم وضع الحالة الفلسطينية في سياقها الدولي، فمجرد التحدث رقمياً - بغض النظر عن كونك فرداً أو شخصية عامة - حول بعض القضايا جوانب معينة من حقوق المرأة، مثل الصحة والحقوق الاجتماعية والإنجابية، قد يكون دافعاً للعنف وسوء المعاملة. وهنا يمكن ملاحظة كيف أن النساء اللواتي يتضامنن مع الأخريات اللاتي تعرضن للعنف، ويستخدمن قوتهن الجماعية للتحدث بصوت عالٍ عبر الإنترنت، قد تعرضن للهجوم في المجال الرقمي. على سبيل المثال، في صربيا، بعد الكشف عن العنف في مؤسسة تعليمية، أنشأت النساء صفحة Facebook #NIsamtrazila للنساء في منطقة يوغوسلافيا السابقة، حيث يمكن الإبلاغ عن العنف الجنسي في مساحة آمنة ومشاركة تجاربهم الخاصة دون الكشف عن هويتهم. أدى ذلك إلى انتقادات واسعة النطاق واستهزاء بهم عبر الإنترنت وحتى النكات الجنسية والمحتوى الجنسي غير المرغوب فيه والتهديدات بالاعتداء الجسدي. تم الإبلاغ عن صفحتهم بسرعة من قبل عدد من المستخدمين لمنصة التواصل الاجتماعي، بينما جرت محاولات لاختراق ملفاتهم الشخصية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تلقى عدة أشخاص رسائل بريد إلكتروني من عنوان وهمي مشابه للعنوان الرسمي للصفحة، يحتوي على محتوى غير لائق وزائف²².

منظومة الحماية القانونية

ما تزال محاولات الالتزام الفلسطيني بالمعاهدات والمواثيق الدولية المتصلة بحقوق المرأة تعاني تحديات جمة، وذلك لضعف المنظومة التشريعية المحلية المتصلة، ورغم الالتزامات المتصلة بقضايا المرأة كمعاهدات واتفاقيات لاهاي وجنيف والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية

²² COE, No space for violence against women and girls in the digital world, 15 March 2022, <https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/no-space-for-violence-against-women-and-girls-in-the-digital-world>

الدولي للقضاء على كل اشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن المؤسسات الدولية المختصة تسجل على النظام الفلسطيني بطئه في التعاطي مع متطلبات المواثمة وعكسها التزامات محلية²³.
تعد أبرز المواجهات المفتوحة في هذا السياق، ما يتصل باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، والتي رصد تقدم فلسطيني بهذا السياق في تقرير اللجنة الدولية المختصة عام 2018 على مستوى التشريعات النازمة والجهوزية المؤسساتية، إلا أن التقرير انتقد عدم وجود تعريف واضح - فلسطينياً- للتمييز ضد المرأة وأفعاله. كما انتقد التقرير عدم مواثمة قانون العقوبات على سبيل المثال مع الاتفاقية، وعدم ادراج الاتفاقية في مفاصل المنظومة التشريعية الوطنية. وانتقد التقرير عدم التقات السياق الفلسطيني لتمكين المرأة من تخطي حواجز الوصول للعدالة، خاصة الاقتصادية، وضعف مشاركة النساء في الحوار الوطني، ودعى التقرير لوجود مرصد وطني لقضايا المرأة والسلام والأمن. داعياً لتخصيص مزيد من الموارد لإخراج المرأة من فخ التمييز²⁴.

أشاد التقرير بإنشاء المرصد الوطني للعنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2011-2019، وسلسلة التعديلات القانونية ذات الصلة، إلا أن التقرير انتقد تصاعد العنف ضد المرأة والقتل على خلفية الشرف، وعدم اعتماد قانون حماية الأسرة، كما انتقد التقرير غياب تشريعات تحمي المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل وتضييق الفجوة بالأجور بينها وبين الرجل، بالإضافة لحماية النساء العاملات بالقطاعات غير المنظمة، كالزراعة²⁵.

في العام 2005، بدأت حوارات وطنية موسعة حول مسودة قانون حماية الاسرة من العنف، كجزء من حراك عربي واقليمي للوقوف بوجه هذه الظاهرة على مستوى المنطقة، وفي ظل عدم تلبية المنظومة التشريعية القائمة لمتطلبات الحماية الأسرية، كما أدرج هدف ردم فجوة التمييز على أسس النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين كهدف مركزي في كافة الخطط الوطنية المتصلة بالمرأة من العام 2011، ومنها الخطط الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019، وهذا ما قاد لتبني وزارتي الشؤون الاجتماعية والمرأة

²³ هبة الدنف، الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ومدى مواثمتها للواقع الفلسطيني (ورقة عمل)، اتحاد لجان المرأة الفلسطيني، 2019. <https://upwc.ps/?p=1723>

²⁴ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقرير الأولي لدولة فلسطين، 2018، <https://bit.ly/2ZzSvWc>

²⁵ المصدر السابق.

القانون عام 2012 وإدارة مشاورات وطنية ونقاشات طويلة حوله، إلا أن هذا القانون لم يخرج الى النور بعد على أهميته ورغم اقراره بالقراءة الاولى من مجلس الوزراء²⁶.

تتفق الأطراف ذات العلاقة على دور القانون في الحد من العنف الموجه ضد المرأة بشكل محدد من خلال تمكينه انفاذ القانون بشكل عاجل وسريع وتوفير اليات استجابة وردع فعالة²⁷، إلا أن عدم إقرار هذا القانون جزء من ضعف التقدم في الاستجابة الفلسطينية المتصلة بهذا النطاق، ويبقى المرأة محكومة بأدوات تنظيم النزاعات التقليدية ذات الارتباط الاجتماعي ووفق محددات البيئة الاجتماعية، ولعل أحد أبرز أسباب بطء الاستجابة هو الحملة المضادة ضد اتفاقية سيداو بتنظيم وإدارة من قوى اجتماعية تقليدية، وصفت هذه الاتفاقية بالخروج عن القيم والتقاليد الاجتماعية والدينية واعتبرتها "ترفاً" لا حاجة له²⁸.

ان ضعف ادوات حماية المرأة من النزاعات والعنف الموجه لها على قواعد النوع الاجتماعي يصل الى قانون العقوبات لسنة 2011، والذي لم يغلظ العقوبة بما يكفي تجاه الجرائم الجنسية، ما أبقى الباب مفتوحاً أمام القتل على خلفية الشرف، إن النقاش حول هذا القانون ما يزال فعالاً فقد كان من المقترض تنظيم مؤتمر موسع لنقاش بنود هذا القانون مطلع العام 2020 الا أن الحالة الصحية العامة عطلت ذلك.

ان البيئة القانونية الملتبسة وبطء الاستجابة القانونية لصالح الحد من النزاعات والعنف الموجه ضد المرأة هي احدى التحديات المفضية لوقوع المرأة ضحية نزاعات غير متكافئة، لكن البيئة الاجتماعية ومنظومة الإدارة العامة غير الرسمية هي أيضاً عامل مهم في هذا السياق، فالعلاقة غير الواضحة بين القوانين الوضعية والقانون العشائري، خاصة فيما يتصل بقضايا القتل التي تطال النساء، يعمق من الأزمة الحقوقية ويجعل من ثقافة "فنجان القهوة" سائدة على الفعل القانون الجامع المنظم.

26 المصدر السابق.

27 المصدر السابق.

28 المصدر السابق.

وفي تفصيل المنظومة القانونية والسياساتية، يفقد المرصد الوطني للعنف ضد المرأة في دولة فلسطينية إلى تحديد واضح للعنف الرقمي ضد المرأة، إذ يعتمد تعريف العنف ضد المرأة المنبثق عن استراتيجية مناهضة العنف 2011-2019، والذي لم يأت على الشق الرقمي بشكل واضح²⁹.

وعلى المستوى الرقمي، فيشكل قانون الجرائم الإلكترونية عام 2018 المرجع المركزي لذلك، إذ غطى القانون جرائم الابتزاز والتشهير والتزوير، ووضع عقوبات أيضاً لمواجهة خطابات الكراهية والعنصرية، كما أن القانون سن إنشاء وحدة متخصصة في الشرطة تعنى بالجرائم الإلكترونية، تعمل بإشراف النيابة العامة³⁰.

الأجسام التنفيذية: نيابة الجرائم الإلكترونية

العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي: استطلاع رأي

1. مجتمع الدراسة والعينة

بناء على أهداف الدراسة والتي جاءت تتمحور حول هدف رئيسي وهو دراسة واقع العنف الرقمي في السياق الفلسطيني، وفحص مدى إدراك المرأة لأشكاله ومستويات تعرضها له وطبيعة تعاملها معه. فقد تكون مجتمع الدراسة من النساء الفلسطينيات في الفئة العمرية الناشطة في الفضاء الرقمي، وعليه أجريت الدراسة وفقاً لنظام العينة العشوائية والتي اقتصر على 120 امرأة يمثلن خصائص مجتمع الدراسة.

والجدول التالي يبين توزيع الاستبانة والمسترجع منها.

جدول (1.1): توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة

الرقم	عدد الاستبيانات الموزعة	مسترجع قابل للتحليل	نسبة الاسترجاع
-------	-------------------------	---------------------	----------------

²⁹ للمزيد: الورقة المفاهيمية للمرصد الوطني للعنف ضد المرأة في دولة فلسطين، وزارة المرأة، 2016، <https://bit.ly/3MYprxS>.

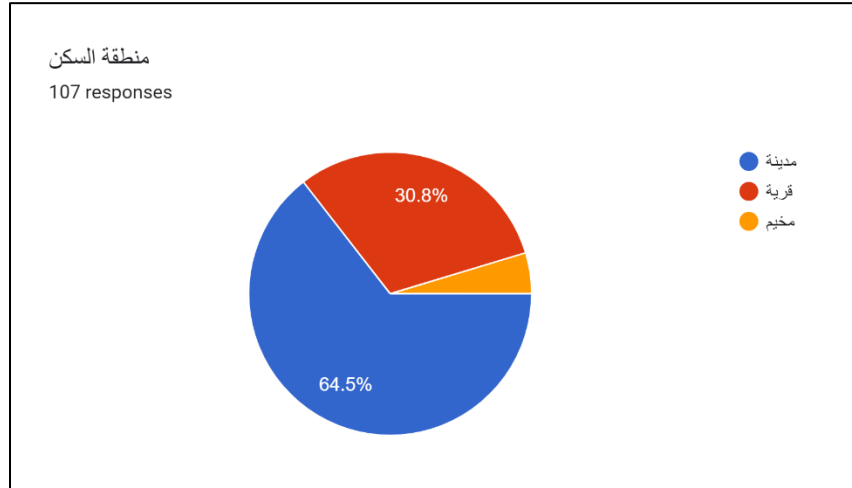
³⁰ للمزيد حول تفاصيل القانون: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17018>.

107	120	.1
-----	-----	----

جدول (1.2): خصائص مجتمع الدراسة حسب المنطقة

المنطقة	العدد	النسبة
مدينة	69	%64.5
قرية	33	%30.8
مخيم	5	%4.7
المجموع	107	%100

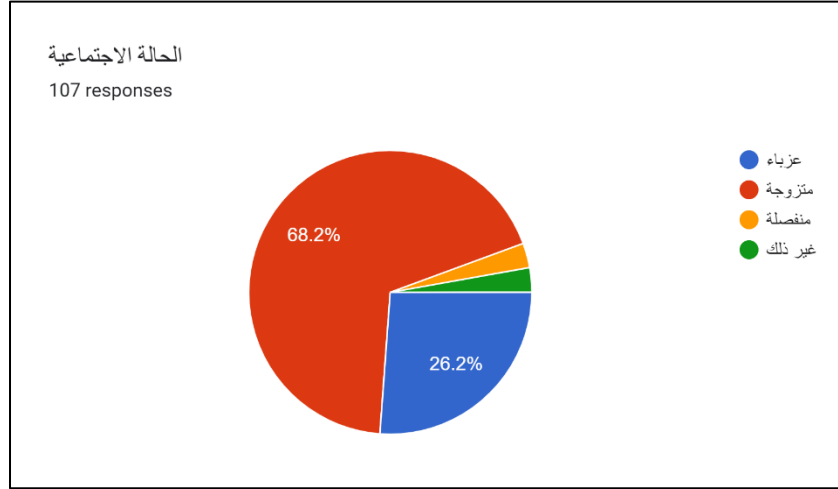
ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة كانت للنساء في المدن بنسبة 64.5%.



جدول (1.3) : خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
% 26.2	28	عزباء
%68.2	73	متزوجة
%2.8	3	منفصلة
%2.8	3	غير ذلك
%100	107	المجموع

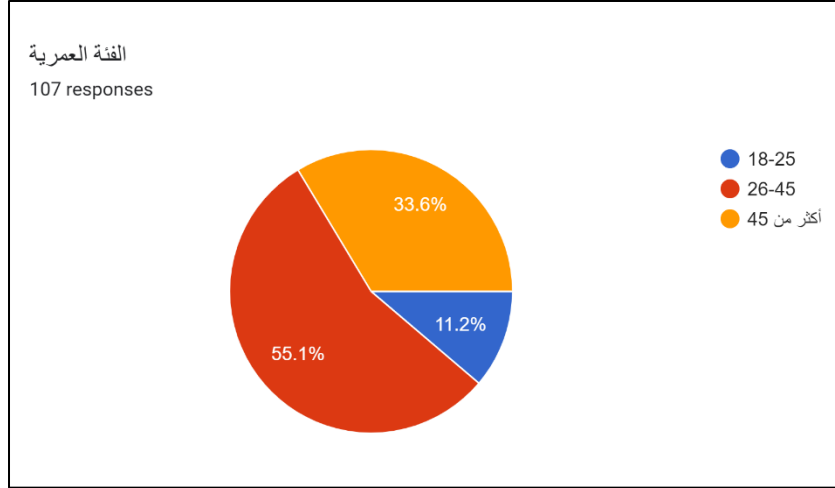
ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية كانت للنساء المتزوجات بنسبة 68.2% تليها النساء العازبات بنسبة 26.2% .



جدول (1.4) : خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

النسبة	العدد	الفئة العمرية
% 11.2	12	25-18 عاماً
%55.1	59	45-26 عاماً
%33.6	36	45 عاماً فما فوق
%99.9	107	المجموع

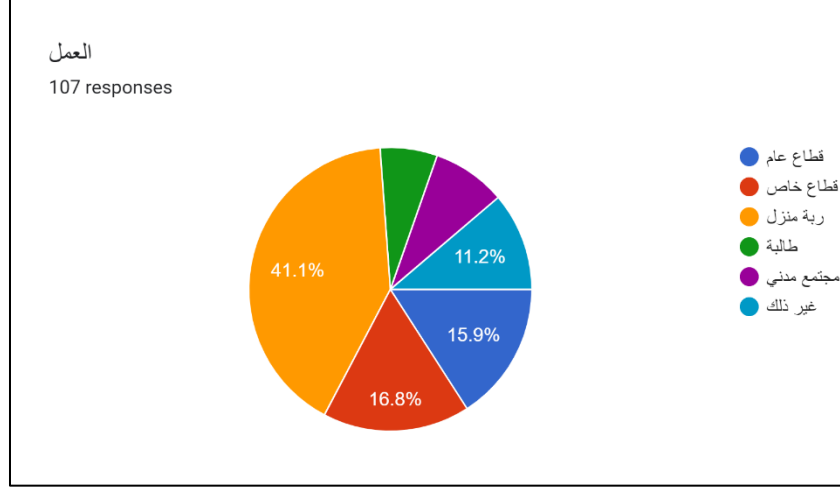
ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير العمر كانت للأعمار من 45-26 بنسبة 55.1% تليها فوق 45 بنسبة 33.6% .



جدول (1.5) : خصائص مجتمع الدراسة حسب متغير العمل

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
%41.1	44	ربة منزل
%16.8	18	قطاع خاص
%15.9	17	قطاع عام
%8.4	9	مجتمع مدني
%6.5	7	طالبة
%11.2	12	غير ذلك
%99.9	107	المجموع

ان النسبة الأعلى لمجتمع الدراسة المتعلقة بمتغير العمل جاءت لغير العاملات من ربات المنزل بنسبة 41.1% تليها العاملات بالقطاع الخاص بنسبة 16.8%.



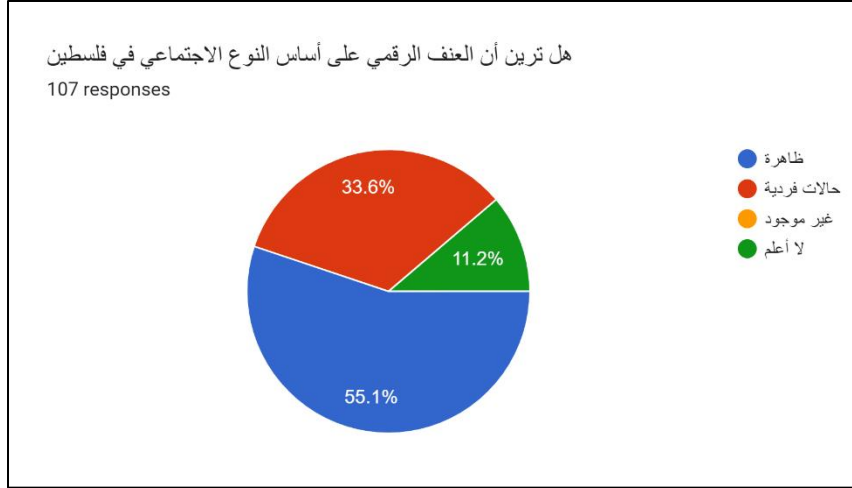
2. نتائج الاستبانة ومناقشتها

2.1 المقدمة

يتضمن هذا الجزء وصفا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن الاسئلة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها.

2.2 السؤال الأول

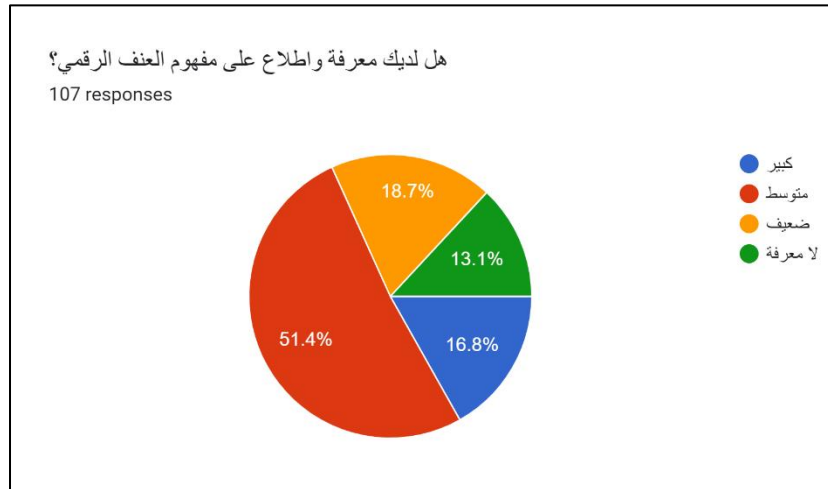
هل ترين أن العنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين



جاء هذا السؤال لفحص مدى إدراك العينة لحجم العنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين، وأشارت 55.1% من المستطلعة آراؤهن أن العنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين ظاهرة، فيما لم تعتبر أي من المستطلعة آراؤهن أن هذا النوع من العنف الرقمي غير موجود، بما يعكس إدراكاً عالياً لواقع وموقع العنف الرقمي في سياقه الجندي.

2.3 السؤال الثاني

-هل لديك معرفة واطلاع على مفهوم العنف الرقمي؟

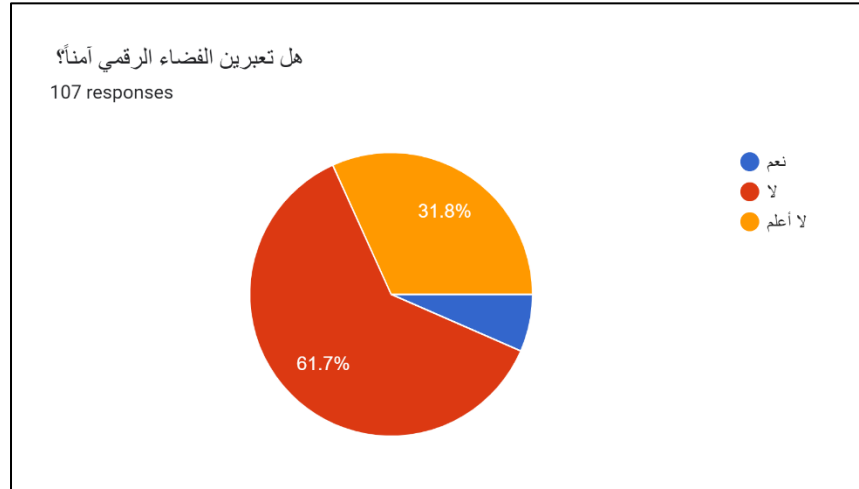


ويأتي هذا السؤال للبحث في مستوى اطلاع العينة على مفهوم العنف الرقمي بشكل عام، حيث اعتقدت 51.4% من المستطلعة آراؤهن أنهن على اطلاع ومعرفة متوسطة بالمفهوم، و 18.7%

بمعرفة واطلاع ضعيف، مع إشارة 13.1% إلى أنهم لا يمتلكون أية معرفة بالعنف الرقمي، ما يعني أن 83.2% من المستطلعة آراؤهم بحاجة لمزيد من الجهد في سياقات الوعي والمعرفة بهذا الموضوع.

2.4 السؤال الثالث

-هل تعبرين الفضاء الرقمي آمناً؟

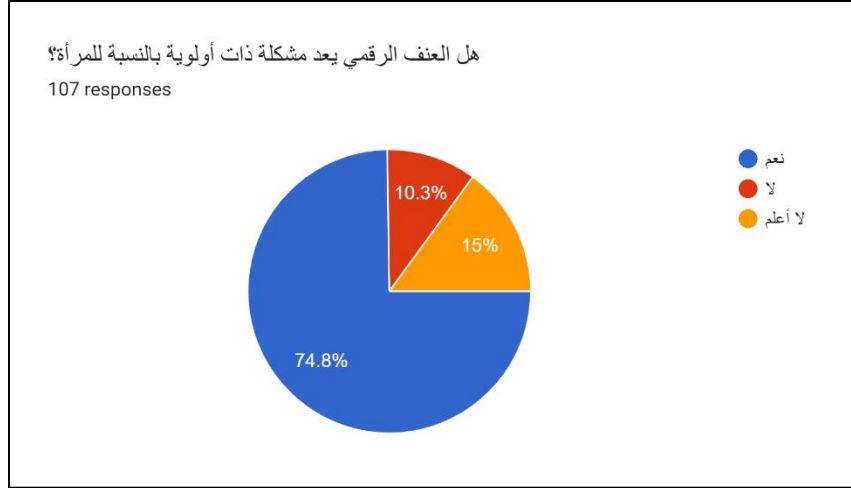


اعتبرت فقط 6.5% من المستطلعة آراؤهم الفضاء الرقمي آمناً، وهذه نسبة ضئيلة جداً تعكس أزمة الخصوصية وحماية البيانات تشريعياً وسياساتياً³¹.

2.5 السؤال الرابع

- هل العنف الرقمي يعد مشكلة ذات أولوية بالنسبة للمرأة؟

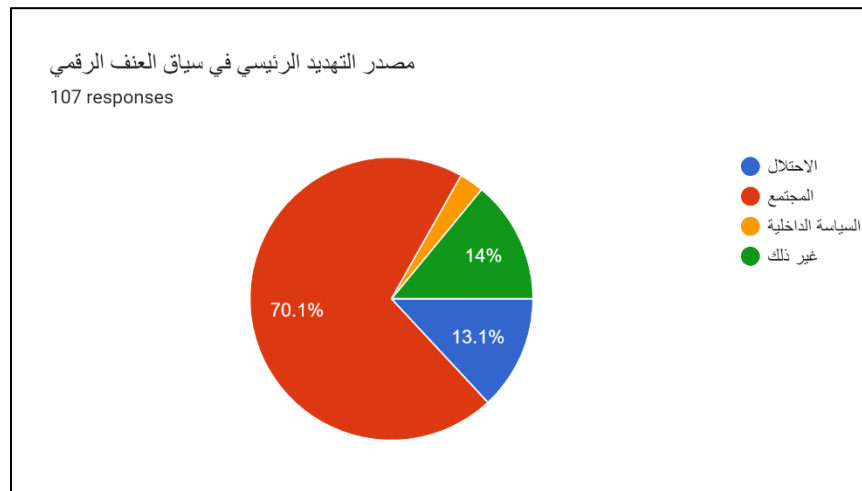
³¹ ناقش استطلاع لحملة بعنوان " استطلاع المواقف حول واقع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في السياق الفلسطيني " أزمة الخصوصية الرقمية في السياق الفلسطيني.



تعتبر حوالي ثلاثة أرباع المستطلعة آراؤهن، أن العنف الرقمي مشكلة ذات أولوية بالنسبة للمرأة، ما يعكس تعريف هذا الموضوع كظاهرة، لكن 15% لم تبد موقفاً من العنف الرقمي كأولوية، ما يعكس إما ضعف المعرفة أو الاطلاع، أو التحفظ وعدم الرغبة بإبداء الرأي فيما يخص هذا الموضوع.

2.6 السؤال الخامس

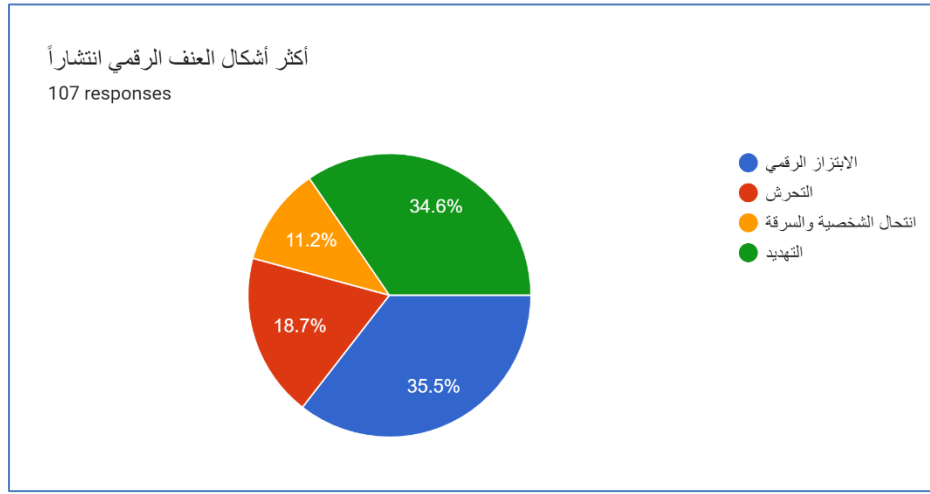
- مصدر التهديد الرئيسي في سياق العنف الرقمي



تعتبر حوالي 70.1% من المستطلعة آراؤهن أن مصدر التهديد الرئيس في العنف الرقمي هو مجتمعي داخلي، فيما أشار 13.1% أن الاحتلال هو مصدر التهديد الرئيس في هذا السياق، إن هذه النتيجة تعكس طبيعة العنف الرقمي، كفعل فرداني قد يكون منظماً، لكنه يلامس في السياق الفلسطيني قضايا اجتماعية أولاً.

2.7 السؤال السادس

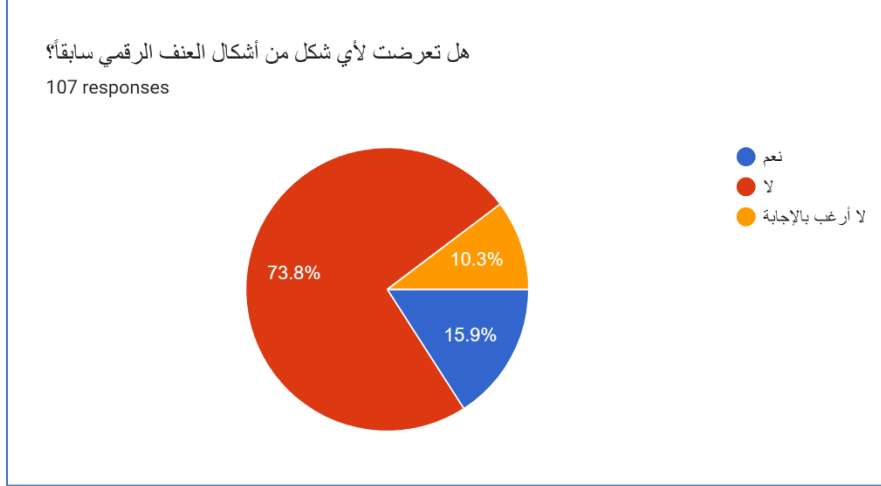
- أكثر أشكال العنف الرقمي انتشاراً



تضع 35.5% من المستطلعة آراؤهن الابتزاز الرقمي على رأس أشكال العنف الرقمي الأكثر انتشاراً، يليه التهديد بدرجاته وأشكاله بحوالي 34.6%، ويعكس التقارب في النسب التقارب في طبيعة المفهومين وفق اطلاع المستطلعة آراؤهن، ويأتي التحريض ثالثاً قبل انتحال الشخصية والسرقة.

2.8 السؤال السابع

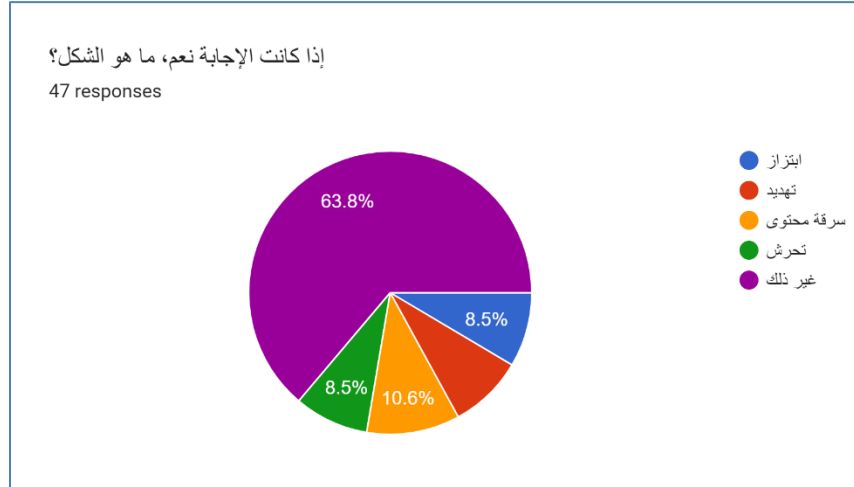
- هل تعرضت لأي شكل من أشكال العنف الرقمي سابقاً؟



رغم إجابة 73.8% من المستطلعات بعدم تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف الرقمي، إلا أن اللافت أن 10.3% تحفظت عن الإجابة على هذا السؤال، ما يعكس قلقاً وتحفظاً في التعامل مع هذه الحالات، وبكل الأحوال.

2.9 السؤال الثامن

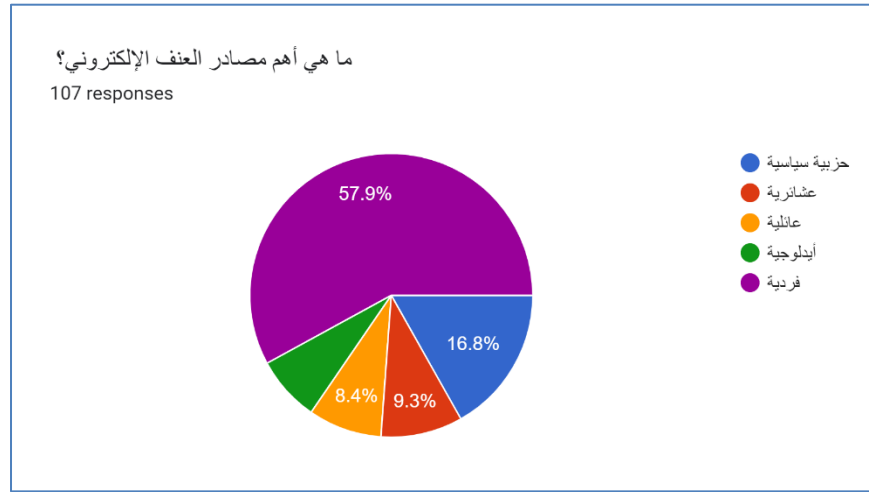
- إذا كانت الإجابة نعم، ما هو الشكل؟



رغم إقرار 17 مستطلعة بتعرضها للعنف الرقمي، إلا أن 47 مستطلعة تفاعلت مع هذا السؤال، 30 منهن رفضت لم تفصح أو تصنف ما تعرضت له وفق التصنيفات المتقدمة، فيما صنفت 17 منهن شكل العنف الرقمي الواقع عليهن. ومن المرجح أن من اقرت بتعرضها للعنف الرقمي في السؤال السابق قامت بتحديد الشكل في هذا السؤال.

4.10 السؤال التاسع

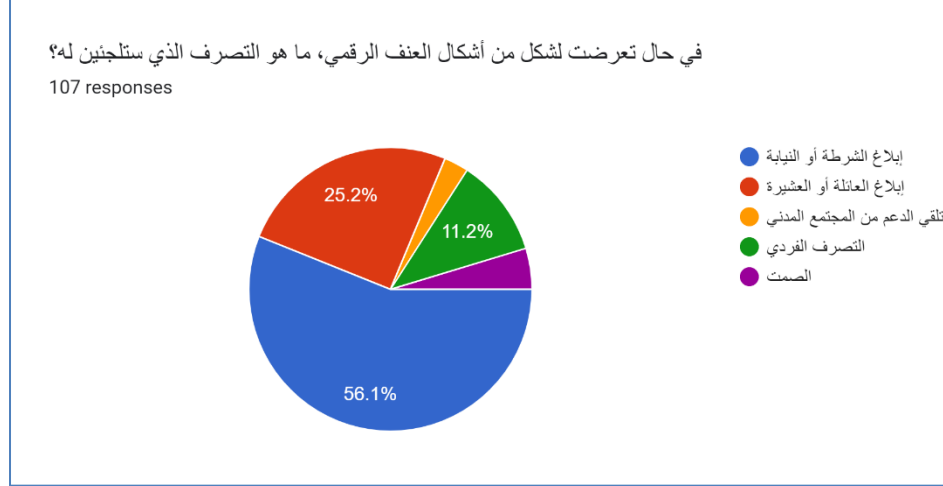
- ما هي أهم مصادر العنف الإلكتروني؟



اللافت أن 57.9% من العينة تعزو العنف الرقمي للأفراد، بمعنى أنها تنزع عنه صفة التنظيم الجماعي، وتفيد فاعلية "غرف الصدى"، تتلوها الحزبية السياسية كثاني مصادر العنف الرقمي، ويمكن فهم واستيعاب هذا الموقع للحزبية كنتاج للانقسام الذي تشهده الحالة الفلسطينية.

2.11 السؤال العاشر

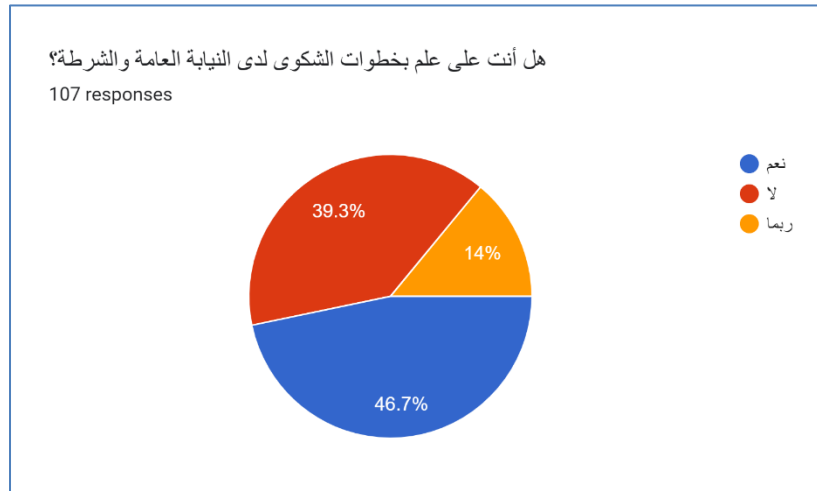
- في حال تعرضت لشكل من أشكال العنف الرقمي، ما هو التصرف الذي ستلجئ إليه؟



أظهرت نتائج الاستطلاع ثقة بالشرطة والنيابة كعناوين يتم اللجوء إليها في حال التعرض للعنف الرقمي، وسجلت 56.1% النيابة والشرطة كملجئ مباشر، فيما ما يزال الملجأ العشائري والعائلي يحظى بموقع متقدم في الحماية فحل ثانياً بنسبة 25.2%، لكن اللافت أن المجتمع المدني لم يحظى بثقة العينة ولم تتجاوز نسبة من يلجأ له 2.8%.

2.10 السؤال الحادي عشر

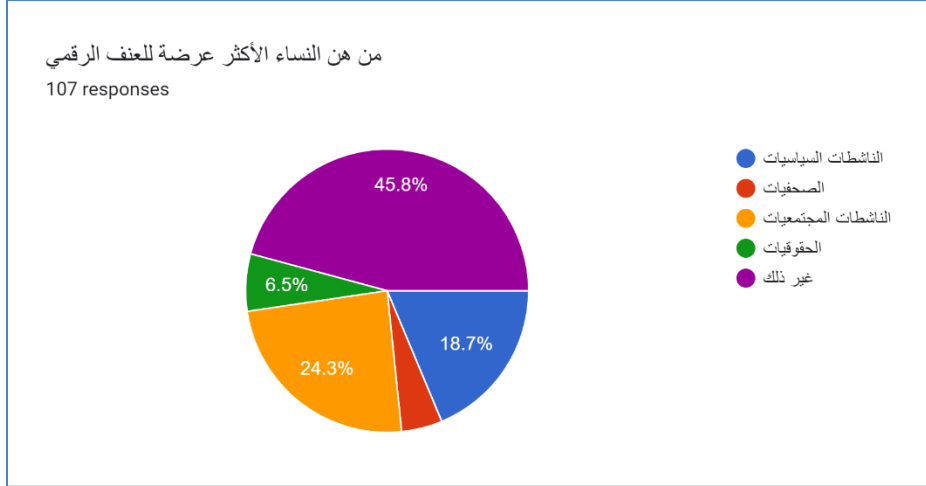
هل أنت على علم بخطوات الشكوى لدى النيابة العامة والشرطة؟



أكدت 46.7% على معرفتهم وعلمهم بالخطوات الواجب اتباعها لدى النيابة والشرطة، لكن 53.3% لا يعلمن أو لسن متأكدات من عملهن بتلك الخطوات.

2.11 السؤال الثاني عشر

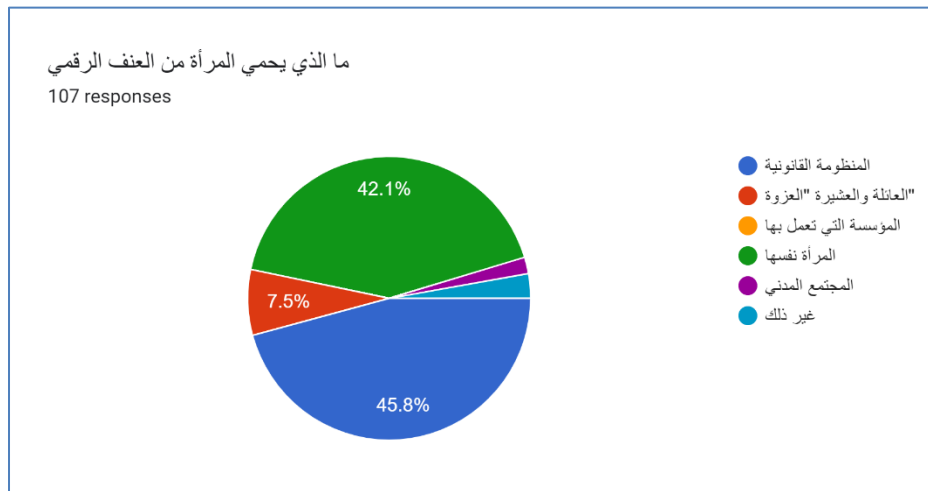
- من هن النساء الأكثر عرضة للعنف الرقمي



لا تعتبر غالبية المشاركات بالاستطلاع أن الفئات الأكثر تفاعلاً وتأثيراً في الفضاء الرقمي، هن الأكثر عرضة للعنف الرقمي، بحيث اعتبرت 45.8% من المستطلعات أن الأكثر تعرضاً للعنف الرقمي من خارج هذه الفئات، وحلت الناشطات المجتمعيات في الموقع الثاني بنسبة 24.3%، فيما اعتبرت 18.7% أن الناشطات السياسيات هن الأكثر تعرضاً للعنف الرقمي.

2.12 السؤال الثالث عشر

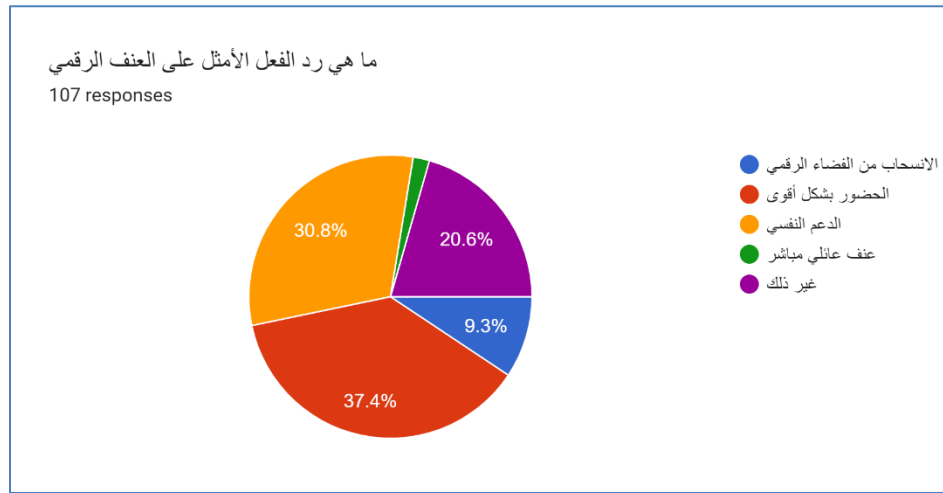
- ما الذي يحمي المرأة من العنف الرقمي



أشارت 45.8% من المستطلعة آراؤهن أن المنظومة القانونية هي مركز الحماية الرئيس للمرأة من حالات العنف الرقمي، فيما أشارت 42.1% أن المرأة هي من تحمي نفسها أولاً. فيما لم تعتبر أي من المستطلعة آراؤهن أن المؤسسة التي تعمل فيها المرأة يمكن أن تكون مركز حماية متاح، كما لم تعتبر أكثر من 1.9% من المشاركات أن المجتمع المدني فاعل في هذا السياق.

2.13 السؤال الرابع عشر

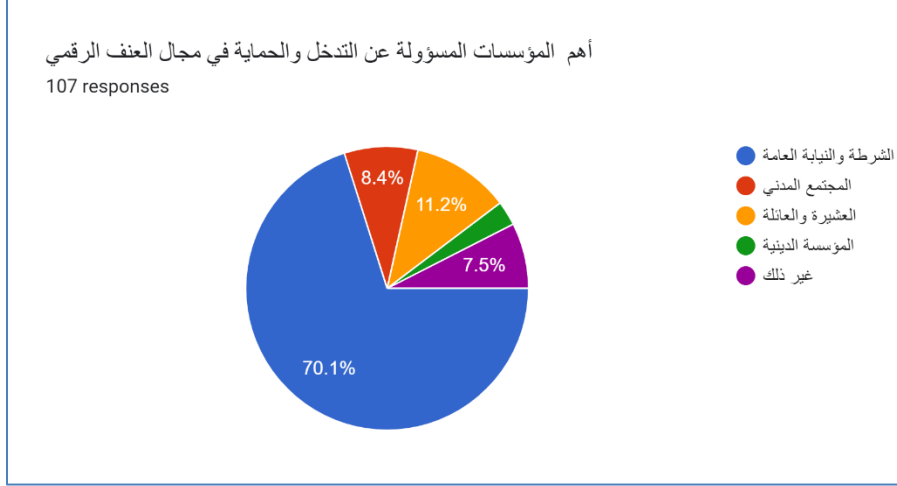
- ما هي رد الفعل الأمثل على العنف الرقمي



عبرت 37.4% من المشاركات أن رد الفعل الأمثل على العنف الرقمي هو الحضور القوي في الفضاء الرقمي، فيما عبرت 30.8% من المشاركات عن ضرورة اللجوء للدعم النفسي لمعالجة آثار العنف الرقمي بشكل مباشر، لكن 9.3% اختارت الانسحاب من الفضاء الرقمي، ولم تخش أكثر من 1.9% من العنف العائلي كرد فعل على تعرض النساء للعنف الرقمي.

2.14 السؤال الخامس عشر

- أهم المؤسسات المسؤولة عن التدخل والحماية في مجال العنف الرقمي



تؤكد الإجابات عن هذا السؤال على مخرجات السؤال العاشر، فما تزال الشرطة والنيابة العامة الملاذ الأكثر ثقة فيما يخص العنف الرقمي، بنسبة 70.1%، فيما تبقى العائلة والعشيرة الخيار الثاني الذي يعكس البنية الاجتماعية الفلسطينية.

قراءة في مخرجات الاستطلاع

تم النتائج عن وعي بانتشار العنف الرقمي عموماً، على الرغم من عدم تعرض نسب كبيرة من العينة المدروسة لهذا العنف والتي تظهر بعدم تعرض 73% من العينة إلى العنف الرقمي كما أشار الاستطلاع. يدل مثل هذا الوعي على أن هناك راحة في الحديث عن العنف الرقمي بالفضاء العام ما أعطى الجرأة للنساء بالحديث عنه وعدم محاولة توريته كما هو حال الكثير من قضايا العنف ضد المرأة.

نلاحظ من الاستطلاع وجود ثقة متزايدة بأهمية الأجهزة القانونية والنيابية في حلها مشكلة العنف الرقمي، وقد يعود ذلك إلى تحسن الفعالية القانونية في التعامل مع مثل هذه القضايا، عدا عن وجود وعي لدى النساء في نجاعة الأجهزة

القانونية في التعامل مع مثل هذه المشكلة وفي خطوات الشكوى لدى هذه الاجهزة. إذ يشير الاستطلاع أن ٥٧٪ من النساء يعتبرن الشرطة خيارهن الاول في مواجهة العنف الرقمي. يظهر تراجع في اللجوء للوسائل العشائرية عموما لمواجهة العنف الرقمي عند النساء وقد يعود ذلك إلى عدم تطوير العشيرة وسائل الملاحقة اللازمة لمواجهة العنف الرقمي.

تميل العينة إلى تصنيف العنف على أنه فردي نابع من اسباب اجتماعية، ما يدل على رؤية العينة للعنف الرقمي على أنها نتاج مشكلة قيمية بعيدة عن طابع موجه من قبل جماعة دينية أو سياسية أو ايدولوجية، ما يفسر عدم اعتبار الناشطات على المواقع الرقمية أكثر عرضة للعنف الرقمي من غيرهن فحسب الاستطلاع ترى 45% من المشاركات أن الناشطات على المواقع الرقمية لسن أكثر عرضة للعنف الالكتروني من غيرهن فلا يتعلق الامر بطبيعة نشاطهم السياسي أو منهجهم الفكري حسب العينة بل بعقلية المعنف.

تعتبر 83% من النساء أنهن بحاجة إلى مزيد من التوعية حول العنف الرقمي، على الرغم من أن هذا المؤشر يبدو سلبيا إلا أنه ينم عن رغبة النساء عموما في الاستزادة بقضية العنف الرقمي ضد المرأة وعن وعيهن بأهمية وانتشار هذه الظاهرة.

الاستنتاجات وتوصيات

استنادا إلى مخرجات الدراسة نستنتج أن العنف الرقمي الموجه للنساء في المجتمع الفلسطيني اصبح ظاهرة، ما يزيد من قمع وقوقعة النساء ويقصيهن من الحيز العام، الأمر الذي يعني تقيدات جديدة تصل حتى إلى الفضاءات الرقمية التي كان من المفترض أن تكون مساحة أكثر امنا للنساء. سجلت النساء وعيا كبيرا على مستوى المعرفة بالعنف الرقمي ومخاطرة، إذ يظهر في الاستطلاع أن العينة كونت فكرة مبدأيه عن اشكال العنف الرقمي واسبابه وخلفيته ما يعكس بوادرا في تطوير التعامل معه باعتباره مشكلة حقيقية تمس النساء.

افتقدت كل من العشيرة ومؤسسات المجتمع المدني إلى الثقة في قدرتها على معالجة مشكلة العنف الرقمي حسب نتائج الاستطلاع، ويعود ذلك إلى اسباب مختلفة سبق ذكر بعضها اقتضابا. على مستوى العشيرة لم تحظ بالثقة المطلوبة في مواجهة العنف الرقمي نتيجة طبيعة مساحات التدخل العشائرية وعدم امتلاكها المؤسسات والادوات اللازمة لملاحقة مصادر وفواعل العنف الرقمي.

أما على مستوى مؤسسات المجتمع المدني فيكاد التوجه لها يكون منعما في قضايا العنف الرقمي ضد المرأة نتيجة عدم ثقة النساء بقدرة هذه المؤسسات على التعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي عموماً، والرقمي خصوصاً. ولا يمكن اهمال الحملات التي تعرضت لها العديد من مؤسسات المجتمع المدني مؤخراً، والتي اثرت على صورة وشكل وتأثير وقبول العديد من المؤسسات، خاصة النسوية، في مجتمعاتها.

سجلت في الوقت ذاته المنظومة القانونية واجهزة الشرطة ثقة عالية لدى النساء في قضايا العنف الرقمي نتيجة سنوات من الجدية في الملاحقة، وتطويرهم الادوات اللازمة لمواجهة العنف الرقمي، وعليه يمكن القول أن طبيعة التدخلات اللازمة في مسألة العنف الرقمي يجدر به أن تكون من أعلى إلى اسفل، إذ يكون الحل في هذه الحالة تقنياً وقانونياً وسياسياً، بانعكاسات اجتماعية.

وعليه، توصي الورقة وبشكل مركز بالتدخلات العملية التالية:

- منصة لمتابعة العنف الرقمي وحل النزاعات الرقمية: توصي هذه الورقة بالعمل على إقامة منصة رقمية مركزية لمكافحة العنف الرقمي، تكون جزءاً من منصة مصالحة رقمية. ترى الورقة بأن هكذا منصة من الممكن أن تخلق تكاملاً في الأدوار بين المجتمع المدني والشرطة والنيابة العامة، فتلعب الأولى دوراً فاعلاً في التوعية والرصد والمتابعة والمناصرة والمتابعة النفسية رقمياً، إلى جانب دورها في خلق غرف وساطة رقمية في حالات النزاعات الرقمية، فيما تطور النيابة العامة والشرطة آليات رصد ومتابعة وتلقي شكاوي ذات صلة. وقد تشكل هكذا منصة حلاً فاعلاً لتجاوز مشكلات التحفظ والخشية من الإبلاغ، ومشكلة عدم وجود سيطرة فلسطينية كاملة وقدرة للمؤسسة الأمنية بالوصول إلى المناطق المصنفة ج والقدس .

تحضر نماذج إقليمية في سياقات مشابهة، فعملت المملكة العربية السعودية على إنشاء منصة رقمية للمصالحة، خاصة مع التطور الكبير على المستوى التكنولوجي في المملكة، وعليه طرحت ما عرف بمركز مصالحة التابع لوزارة العدل والعامل على تسوية النزاعات الاجتماعية والاقتصادية ويكون ذلك بواسطة مصلحين مؤهلين وذوي تخصص في موضوعات النزاع، وتتم العملية من خلال تقديم طلب على منصة تراضي³² التي بدورها أما تصدر وثيقة أو تقرير تعذر الصلح، وتعتبر الوثيقة سنداً تنفيذياً بين الأطراف. وتعود هذه الآلية في التعامل مع النزاعات بالنفع ليس فقط في سبيل حلها للمشاكل قبل تضخمها إنما أيضاً في نشرها ثقافة إيجابية في التعامل مع النزاع إذ أن توجه الأطراف بالتراضي إلى مثل هذه المنصة يعكس عن نوع من السلام الاجتماعي في المعاملات.

• نحو مؤشر وطني للنزاعات والعنف الرقمي

يعتبر العنف الرقمي ضد المرأة في فلسطين أحد الجوانب التي لم يتم تغطيتها إحصائياً ورقمياً بالشكل الكافي ، كما تقل الدراسات حوله نتيجة حداثة العنف الرقمي كظاهرة محلياً، ففي حين تغطي وزارة المرأة مؤشرات العنف ضد المرأة بجوانبها المختلفة سواء على مستوى العنف النفسي او الجسدي أو المهني، إلا أنها لم تضع بعد جهداً كافياً لإنتاج مؤشر وطني للعنف الرقمي على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي توصي هذه الورقة للبدء بورشة وطنية شاملة تضم كافة ذوي العلاقة، لإطلاق مؤشر وطني للعنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي، يمكن ان يكون هذا المؤشر جزءاً من مؤشر وطني شامل للعنف الرقمي، أو جزء من مؤشر ومرصد العنف ضد المرأة.

³² بالإمكان الوصول إلى منصة تراضي عبر:

- **المجتمع المدني امام أزمة:** أظهرت نتائج الاستطلاع أزمة في الثقة بالمجتمع المدني كملاذ لحماية المرأة من العنف الرقمي، ما يفرض تحدياً على المؤسسات الاهلية ذات الصلة لبذل جهد اكبر في بناء الثقة مع النساء، عبر الوصول إلى النساء في مواقعهن وفتح حوار على المستويات القاعدية وبناء متدرج للثقة مع النساء.